وتناول نقد المبرد لسيبويه طرفاً من تصغير المبهمات فقال متعقباً[1] ذكر سيبويه ـ أن الألف تلحق في أواخرها، وليس كما وصف ولكن الألف تلحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فما لحقته الألف قبل أولاء فيمن مد الباء وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف الاء ثم تأتي بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تحذف خامسة من نحو حبنطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال ـ التصغير وأرادوا أن يسلم آخره على الكسر؛ وقال في هذا الباب: لا يصغر اللاتي لاستغنائهم بتصغير التي وجمعها في قولهم اللتيات. وكان الأخفش يقول في تصغير اللاتي اللويتا وفي اللائي اللوئيا ويراه أبو العباس قياساً صحيحاً ورد ابن ولاد على المبرد بأربعة أجوبة:

1 ـ أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلزامه صحيحاً. وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل الكلام عاماً وإن شذ الحرف.

2 ـ إنه ليس الأمر على ما حكاه عنه ألبتة وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المبهمة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التي تلحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر.

3 ـ إن هذه الألف لما كانت تلحق آخر أولى المقصورة وصار موضعاً لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياك الحقوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما ألحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف.

4 ـ أن تكون الهمزة هي ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف ألاء ـ فلما انقلبت الألف.ياء صارت الهمزة ألفاً وأدخلت عليها ألف التحقير ـ فهمزت لاجتماع الألفين؛ وهذا الوجه اختاره أبو العباس وأما قول أبي العباس: «كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء» فخطأ عند ابن ولاد لأن

(1) نقد المبرد لكتاب سيبويه ص 376 وانظر رأي الزجاج في شرح الشافية 1/ 387.